

Distr.: General
10 December 2004
Arabic
Original: French

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والخمسون

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة الثالثة والثلاثين

المعقودة في المقر بنيويورك، يوم الثلاثاء ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد بالاريسو (بيرو)

المحتويات

البند ٨٩ من جدول الأعمال: القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى (تابع)

(أ) تنفيذ عقد الأمم المتحدة الدولي الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦) (تابع)

(ب) دور المرأة في التنمية (تابع)

(ج) التعاون في ميدان التنمية الصناعية (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing
Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

الائتمان الصغير، وتكييف القروض مع الاحتياجات، وهذا يفترض وجود تعاون بين القطاع العام والقطاع الخاص، وطنيا ودوليا معا.

٣ - ويتعين على القطاع الخاص العمل، بنشاط أكبر، على مساعدة الحكومات في توفير خدمات التمويل الصغير، فهو قادر تماما على الاهتمام بهذه الخدمات. غير أنه يجب على المؤسسات الخاصة للائتمان الصغير والتمويل الصغير أن تتسق أنشطتها مع أنشطة الحكومات والمنظمات غير الحكومية فيما يتصل، بوجه أخص، بتعزيز القدرات، وتقديم القروض، والمساعدة في إنشاء الهياكل الأساسية. وستساهم أفقر فئات المجتمع بشكل أنشط في الحياة الاقتصادية إذا وجدت من البيئة الاقتصادية والاجتماعية عوناً على ذلك بقدر أكبر.

٤ - أما عن نيجيريا فإنها أنشأت، في عام ١٩٨٦، المصرف الشعبي الذي لم يسهم القطاع الخاص في تمويله إلا بنسبة ضئيلة. وقد عمل هذا المصرف، في فترة وجوده البالغة ١٤ عاما، على توفير أموال بدء التشغيل للعديد من صغار منظمي المشاريع، الذين استثمروا هذه الأموال في مشاريع تجارية وغيرها، وفي استثمارات في مجال الزراعة وتربية الماشية. وقد اتسم عمل هذا المصرف بالإيجابية، وإن كان قد عانى أوجه ضعف مؤسسي ونقصا في مجال الإدارة، وأضيف إلى ذلك أن معدل استرداد قروضه كان ضعيفا، لأن الكثيرين من منظمي المشاريع كانوا يعتبرون القروض هدايا يستحقونها. وقد أنشأت الحكومة النيجيرية أيضا صندوقا لمساعدة الريفيات على المساهمة بنشاط في الأنشطة الاقتصادية، وتعترم عقد مؤتمر عن الائتمان الصغير في إطار السنة الدولية للائتمانات الصغيرة.

٥ - السيد نغارياما (كينيا): قال إنه يؤيد البيان الذي أدلت به قطر باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين بشأن البند

البند ٨٩ من جدول الأعمال: القضاء على الفقر وقضايا إغائية أخرى (تابع) (A/59/115، A/59/155-E/2004/96، A/59/158)

(أ) تنفيذ عقد الأمم المتحدة الدولي الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦) (تابع) (A/59/326، A/59/326/Add.1)

(ب) دور المرأة في التنمية (تابع) (A/59/287)

(ج) التعاون في ميدان التنمية الصناعية (تابع) (A/59/138)

١ - السيد لولو (نيجيريا): قال إنه يؤيد البيان الذي أدلت به قطر باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين بشأن البند موضوع النظر. إن الائتمان الصغير والتمويل الصغير يؤديان دورا مهما في القضاء على الفقر، وتمكين الجماعات الضعيفة، وتنمية المجتمعات المحلية الريفية، وتشجيع المساواة بين الجنسين، وإن كانا لا يعتبران علاجا شافيا في مجال تمويل التنمية. فهما لا يعطيان في الواقع نتائج طيبة إلا في الحالات النموذجية ومع فئات معينة من العملاء فقط، ولا يتسنى الحصول عليهما لمن هم في أشد الحاجة إليهما. وفي كثير من الأحيان لا يتاح للفقراء الأشد احتياجا إلى الائتمان الضمانات اللازمة للاقتراض، أو لا يكونون على علم بإمكانيات الاقتراض المتاحة لهم. ولذلك يجب العثور على السبل الكفيلة بحصول أفقر الفئات على الائتمانات الصغيرة وخدمات التمويل الصغير وحثهم على السعي إلى الاستفادة منها.

٢ - ولا تنبغي المبالغة في تسويق الائتمان الصغير إذا أردنا أن يظل، بشكل أساسي، أداة مالية تخدم الفقراء، بل يجب، على العكس، تحقيق التجانس في قواعد الإقراض وصيغ

والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني ومجتمع المانحين والأجهزة العامة المختصة، مشاورات واسعة النطاق انتهت بإنشاء دائرة للتمويل الصغير تتولى الآن تبسيط إجراءات تقديم خدمات التمويل الصغير والقروض.

٨ - ويضاف إلى ذلك أنه يجري في كينيا منذ مطلع التسعينات، بالتعاون مع القطاع الخاص، تنظيم حملات وطنية سنوية لتشجيع منتجات المشاريع الصغيرة. وقد تكللت هذه الحملات بالنجاح، وساعدت على إيجاد روابط بين المشاريع الصغيرة والجهات الفاعلة الاقتصادية الأخرى، ومع ذلك فإن الاندماج الكامل للمشاريع الصغيرة في الاقتصاد الوطني يقتضي مساعدتها على تشجيع منتجاتها وتسويقها بنفسها، وخصوصا بوضع دراسات عن السوق.

٩ - ولما كان معظم مؤسسات التمويل الصغير لا تملك الكثير من المال الخاص ولا تستفيد كثيرا من أنشطتها، فإنها تعجز عن تلبية الطلبات العديدة للغاية التي يتقدم بها منظمو المشاريع المحتملون للحصول على قروض. ولذلك يجب أن تشارك الحكومات في تزويدها بأموال خاصة بها، ولكن لما كان يتعين في أحوال كثيرة على العديد من البلدان الاختيار بين برامج الائتمان الصغير والخدمات الأساسية التي من قبيل الخدمات التعليمية والصحية، فإن كينيا تطلب إلى شركاء التنمية التفكير جديا في جعل مسألة تمويل برامج الائتمان الصغير من أولويات مساعدتها الإنمائية الرسمية.

١٠ - السيد شودري (بنغلاديش): متكلما في البند ٨٩ (أ) من جدول الأعمال، قال إنه عند إطلاق عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر، كان المعتقد أن الرأي العام العالمي سيعي بشكل أفضل حجم الفقر، وأن الشعوب والحكومات ستزيد من مساعدتها للبلدان الفقيرة في القضاء على فقرها. ومع ذلك فإنه لم يتحقق شيء من ذلك بالفعل والعقد يشرف على الانقضاء بعد عامين، ولا يزال ١,٢ من

موضوع النظر. إن العقبة الأساسية التي تعوق المساهمة الفعلية للقطاع الخاص في الحياة الاقتصادية في البلدان النامية تكمن في عدم وجود خدمات مالية بتكلفة محتملة، وذلك لأن المصارف التجارية تفرض أسعار فائدة مرتفعة وتشتترط ضمانات يعجز الفقراء عن تقديمها. وكثيرا ما يكون هؤلاء الفقراء منشئين محتملين للمشاريع الصغيرة، ومستفيدين محتملين من الائتمانات الصغيرة وخدمات التمويل الصغير، وبمكثهم، إذا أتاحت لهم قروض بأسعار فائدة بسيطة ودون شروط، أن يسهموا على نطاق واسع في تشكيل الثروات والخروج من وهدة الفقر. ولذلك ينبغي إيجاد الوسائل اللازمة لمساعدتهم في إنشاء المشاريع الصغيرة والاندماج في الاقتصاد الرسمي.

٦ - وفي هذا السياق أنشئت في عام ٢٠٠٣ في المصرف المركزي الكيني، بمبادرة من الحكومة، دائرة للتمويل الصغير تتولى أساسا ترشيد أنشطة مؤسسات التمويل الصغير، ومساعدة صغار منظمي المشاريع في الحصول على القروض على نطاق أوسع. ومما يزيد من أهمية هذه التدابير أن القطاع المالي في البلد تهيمن عليه مصارف دولية كبرى ذات وجود ضعيف على الصعيد المحلي، وتقدم خدمات مكلفة. كما أن البرلمان سنّ قانونا بإنشاء نظام لمراقبة وتنظيم مؤسسات التمويل الصغير يقضي، بشكل خاص، بأن تزود هذه المؤسسات بأموال للطوارئ لحماية ودائع عملائها عند وقوع أزمة مالية، ويحدد الشروط الدنيا لتقديم أموال بدء التشغيل.

٧ - وتواصل الحكومة أيضا، كما فعلت من قبل، اتخاذ التدابير اللازمة لتطوير القطاع الخاص وعمدت، وفقا لبرنامج عمل السنة الدولية للائتمانات الصغيرة، إلى إنشاء لجنة في وزارة المالية منوط بها توعية الرأي العام بأهمية التمويل الصغير، وتشجيع إنشاء مشاريع صغيرة على الصعيد الوطني. وفي عام ٢٠٠٣، أرادت هذه اللجنة الوقوف على حالة نمو الائتمانات فأجرت في جميع أنحاء البلد، مع القطاع الخاص

يجب حتما تعزيز وحماية حقوق الإنسان للمهاجرين أنفسهم للحد من الآثار السلبية للهجرة عليهم. إن انعدام المساواة بين الجنسين يتسم بأهمية كبيرة فيما يتعلق بالهجرة الدولية، فقد يكون سببا ونتيجة لهذه الهجرة. ومن هنا فإن تشجيع المساواة بين الجنسين يمكن أن يسهم في الحد من الآثار السلبية لهذه الهجرة.

١٥ - إن مكافحة الاتجار بالبشر يجب أن تكون لها الأولوية لدى الدول، فكلها تقريبا من بلدان المنشأ، أو العبور، و/أو المقصد. وهناك ما يحمل على الاعتقاد أن هناك محاولات لجعل أيسلندا بلد عبور، وقد اتخذت السلطات الأيسلندية التدابير اللازمة لإحباط هذه المحاولات.

١٦ - وعلاوة على ذلك أقرّ البرلمان الأيسلندي مؤخرا قانونا بتعديل القانون الجنائي، بمقتضاه يعاقب على الاتجار بالبشر، وتبذل الجهود لتوعية الرأي العام بمسألة الاتجار بالنساء. وفي العامين الماضيين عقدت ثلاثة مؤتمرات عن الجوانب المختلفة للاتجار بالأشخاص. ويضاف إلى ذلك أن أيسلندا تسهم بنشاط في مكافحة الدولية للاتجار في المجلس الوزاري لبلدان الشمال، حيث تشارك في أعمال الفريق العامل المعني بمكافحة الاتجار بالبشر. وتجعل أيسلندا أيضا من هذه المكافحة إحدى أولويات عملها في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وفي هذا الإطار تمّول تكاليف الموظفين المنوط بهم مكافحة الاتجار في بعثة المنظمة في البوسنة والمهرسك.

١٧ - السيد بوديني (سان مارينو): تناول موضوع الائتمان الصغير فقال إنه يعدّ أداة قوية للتنمية، لأنه يفضي إلى تكاثر المشاريع الصغيرة التي تساعد على تفعيل اقتصاد البلد والمحافظة على تلاحم النسيج الاجتماعي. والائتمان الصغير أيضا وسيلة رائعة لإيجاد بيئة اقتصادية ديمقراطية وعادلة لأفقر فئات السكان. ولذلك سيكون من الأمور

بلايين الأشخاص يعيشون في فاقة ساحقة. وإذا لم تزد المساعدة الإنمائية الرسمية بقدر أكبر بكثير من ازديادها بعد مؤتمر مونتيري، فإن قرابة بليون من الأشخاص سيكونون ما زالوا يعيشون في هذه الأحوال في عام ٢٠١٥.

١١ - ويساور بنغلاديش اغتباط بالغ بالاحتفال في عام ٢٠٠٥ بالسنة الدولية للائتمانات الصغيرة، فهي التي أوجدت مفهوم الائتمان الصغير. إن الائتمان الصغير، كما هو ملاحظ ووفقا لإقتناع الرأي العام العالمي بالفعل، يتجاوز المفهوم التقليدي للإنتاج، ويفضي إلى تحولات اجتماعية بالغة العمق لا تساعد فقط على المساهمة في القضاء على الفقر، بل أيضا على تمكين المرأة، وتحسين الأحوال الصحية والإنسانية، وتعليم الفقراء.

١٢ - ولذلك فإن على الأمم المتحدة أن توضح، في مناسبة السنة الدولية للائتمانات الصغيرة في عام ٢٠٠٥، أنه يجب الاعتماد عليها بشكل منتظم لكسر الحلقة المفرغة للفقر، في إطار مشاركات بين المنظمة ذاتها والبلدان الأعضاء والمؤسسات المالية الدولية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص، وأن ذلك سيساعد في تحقيق تقدم واسع في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

١٣ - وفيما يتعلق ببنغلاديش فإنها قد وضعت برنامجا تفصيليا للاحتفال بهذه السنة ستطرحه السيدة خالدة ضياء، رئيسة الوزراء، في الأول من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥. كما أن بنغلاديش استضافت في شباط/فبراير ٢٠٠٤، في إطار الاستعدادات لهذه السنة، اجتماع القمة الذي خصصته بلدان منطقة آسيا لموضوع الائتمان الصغير، والذي اشترك فيه أكثر من ٢٠٠ ١ ممثل لـ ٤٧ بلدا.

١٤ - السيد هانيسون (أيسلندا): تكلم في البند ٨٩ (ب) من جدول الأعمال، فقال إن الهجرة الدولية يمكن أن تسهم في التنمية الاقتصادية، بشرط أن تكون منظمة ومراقبة، كما

تشجيع الائتمان الصغير باعتباره أداة للتنمية. وفي هذا الصدد تغتبط الجماعة الكاربية بالاحتفال بالسنة الدولية للائتمانات الصغيرة، وتدعو إلى إيجاد تشاركات لتطوير الائتمان الصغير والتمويل الصغير وزيادة استفادة الفقراء منهما.

٢١ - إن القضاء على فقر النساء الذي يجب، كما يدعو المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، أن يكون جزءاً لا يتجزأ من أي استراتيجية للحد من الفقر سيساعد على انتشار العديد من النساء من شتى أشكال الاستغلال والإجرام، كالاتجار بالبشر وتهريبهم. ولما كان عدد لا بأس به من البلدان الأعضاء في الجماعة الكاربية كثيراً ما يُستخدم للعبور تحقيقاً لهذه الأغراض، فإن الجماعة تتعاون مع سائر بلدان منطقة البحر الكاريبي والمجتمع الدولي لإحياء نشاط الجمعيات الإجرامية.

٢٢ - إن التصنيع الناجح يمكن أن يساعد البلدان الفقيرة على إيجاد العمالة التي تحتاج إليها. ومن هنا فإنه يمكن للتنمية الصناعية أداء دور حيوي في التنمية الاقتصادية للبلد وفي القضاء على الفقر. على أن ذلك يتطلب أن تتمكن البلدان النامية من الاستفادة من النقل المنشود للتكنولوجيا.

٢٣ - وقد شدد الاجتماع العالمي لمكافحة الجوع والفقر، الذي عقد في نيويورك في أواخر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، على الحاجة الماسّة للغاية إلى اتخاذ التدابير اللازمة لمكافحة الجوع والفقر في العالم. إن الفقر في منطقة البحر الكاريبي مستمر ويعتبر سبباً لمشاكل أخرى كثيرة اجتماعية واقتصادية. ويتسم هذا الفقر، بوجه عام، بتفاوتات واسعة في الدخل وفي الأحوال المعيشية، وبمعدل عالٍ للبطالة. ولما كان لا غنى عن التعليم في مكافحة الفقر، فإن المنطقة تسعى جاهدة إلى تحسين البرامج والمنشآت المدرسية. وتعتزم المنطقة أيضاً، عملاً على الحد من الفقر والجريمة، دعم مختلف السبل للتعبير

الطبية أن تزود جميع الحكومات بسياسة للائتمان الصغير تحدد القواعد والأولويات، على أن يتولى بعض المنظمات الدولية التحقق الدوري من اتساق هذه السياسة مع الأولويات الدولية واقتراح التعديلات اللازمة. ومن ناحية أخرى، يجب أن يشارك المستثمرون الخاصون في تمويل الائتمانات الصغيرة، وأن تناط بهم إدارة مؤسسات الائتمانات الصغيرة.

١٨ - السيد ليمون (سورينام): تكلم باسم الجماعة الكاربية، فقال إنه يتعين على جميع البلدان ألا تدخر وسعاً في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وخصوصاً ما يتصل منها بالقضاء على الفقر والجوع. ويجب على البلدان المتقدمة النمو بالذات، وفقاً لما تعهدت به بالفعل، تخصيص ٠,٧ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية. وتثني الجماعة الكاربية على البلدان التي تخصص بالفعل هذه النسبة من ناتجها المحلي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية، وتطلب إلى تلك التي لم تخصصها بعد الالتزام بتعهداتها في هذا الصدد.

١٩ - إن التقدم الضئيل الذي تحقق في بعض مناطق العالم صوب القضاء على الفقر لن يكفي مطلقاً للقضاء على الفقر بحلول عام ٢٠١٥. وفي منطقة البحر الكاريبي لا ينجم عن الكوارث الطبيعية سوى استمرار الحلقة المفرغة للفقر، فكلما حدثت هذه الكوارث، كان على الدول الجزرية الصغيرة النامية التي تتكون منها هذه المنطقة أن تبدأ من الصفر مرة أخرى. إن معدل النمو غير كافٍ إلى حد بعيد، ولا يساعد على تحقيق التنمية والقضاء على الفقر. إن بلدان الكاريبي بحاجة إلى مساعدة المجتمع الدولي لتكملة مواردها.

٢٠ - إن توفير الخدمات المالية للفقراء ولذوي الدخل الضعيف يمكن أن يساهم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وبخاصة الهدف المتعلق بالقضاء على الفقر. ومن هنا وجب

الدول التي زادت من مساهماتها، تحت البلدان المانحة الأخرى على الاجتهاد في الوفاء بتعهداتها. وتبدي ماليزيا اهتماما كبيرا بمتابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية وبالتحقيق الكامل لتوافق آراء مونتيري.

٢٨ - وتتعاون بلدان نامية عديدة بشكل وثيق مع منظومة الأمم المتحدة ومع شركائها في التنمية لإدخال التغييرات المطلوبة في سياساتها وأولوياتها الإنمائية الوطنية، بما في ذلك ما يتعلق بالشفافية والإدارة السليمة، وصولا إلى تنمية اجتماعية واقتصادية مستدامة. ومن المهم أن يوجد المجتمع الدولي أيضا إدارة سليمة على الصعيد الدولي، حتى يتسنى للبيئة الاقتصادية الدولية أن تيسر اندماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي وتمكينها من زيادة الاستفادة من العولمة.

٢٩ - وترى ماليزيا أنه ينبغي للبلدان النامية مواصلة بذل الجهد من أجل اتخاذ التدابير اللازمة لإيجاد البيئة الوطنية المواتية للتنمية المستدامة، والاستمرار في الإشراف على هذه التدابير. وتحيي ماليزيا مبادرة المشاركة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد)، وتحت المجتمع الدولي، ولا سيما شركاءها، على الاستمرار في دعم هذه المبادرة على الوجه المطلوب. ويتعين أيضا تقديم المساندة اللازمة إلى مختلف برامج العمل التي تخدم التنمية المستدامة لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. وسيكون التطبيق الحازم لبرامج العمل هذه عوناً على تحرير هذه البلدان وسكانها من آفة الفقر.

٣٠ - وترحب ماليزيا بما قرره صندوق النقد الدولي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ من زيادة دعمه للبلدان المنخفضة الدخل، وخصوصاً الأقل نمواً، التي يوجد معظمها في أفريقيا جنوب الصحراء. وتأمل ماليزيا أن تكون التدابير الجديدة التي يتخذها الصندوق مراعية للاحتياجات الخاصة لهذه البلدان.

الثقافي، والقيام بمبادرات تتيح للفقراء مزاولة الأنشطة الإنتاجية والحرفية.

٢٤ - إن خطة الأمم المتحدة للتنمية لا تعالج بالقدر الكافي المسائل ذات الصلة بالحرب والأمن، مع أن التنمية والأمن متلازمان بوضوح. ولذلك فإن من المهم أن تحتل هذه المسائل مكاناً أبرز في هذه الخطة.

٢٥ - السيد يان يوك هونغ (ماليزيا): أعلن أن وفده يؤيد البيان الذي أدلت به قطر باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. وأشار إلى الاجتماعات الرفيعة المستوى التي ستعقد في عام ٢٠٠٥ لاستعراض التقدم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، والتعهدات الملتزم بها في المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة، وبصفة خاصة قرار خفض عدد الفقراء إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥.

٢٦ - وسيكون المجتمع الدولي، من الآن وحتى أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، قد قطع ثلث المسافة المؤدية إلى الأجل المضروب، وهو عام ٢٠١٥. ومع ذلك فإن هناك ما يحمله على عدم التفاؤل بإمكان تحقيق هذه الأهداف. إذ سيكون من الصعب للغاية على بلدان نامية كثيرة، وبالذات أقلها نمواً، بلوغ هذه الأهداف. فعدم كفاية الموارد المالية والقدرات اللازمة يعتبر العقبة الرئيسية التي تعوق تنفيذ مختلف برامج ومشاريع القضاء على الفقر.

٢٧ - وترى ماليزيا أن مكافحة الفقر تتطلب العمل في عدة جهات وطنية وإقليمية وعالمية. ولا غنى عن المعونة والمساعدة الدوليتين. وتشير تقديرات يعرفها الجميع إلى الحاجة إلى ١٥٠ بليون دولار سنوياً للنجاح في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويجب تعبئة موارد إضافية، منها موارد توفرها مصادر جديدة ومبتكرة للتمويل. وتغتبط ماليزيا بالتعهد بتخصيص ٠,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي السنوي للمساعدة الإنمائية الرسمية، وهي إذ تشكر

والأمهات العزبات. وشدد المتكلم على أهمية المساعدات والمشورة والتعاون التي تحصل عليها ماليزيا من هيئات منظومة الأمم المتحدة، مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، فضلا عن مؤسسات بريتون وودز.

٣٤ - السيد الحشاني (تونس): قال إنه يؤيد تماما البيان الذي أدلى به ممثل قطر باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. وذكر بأن رؤساء الدول والحكومات شددوا، في المناقشة العامة للجمعية العامة، على عدة مسائل، منها ضرورة إعادة التوازن إلى النظام العالمي السياسي والاقتصادي، ووضع البعد الإنساني في قلب التحديات الراهنة والمقبلة. وقد أشار الرؤساء إلى عدد من التحديات التي تعوق التنمية والأمن والاستقرار، ومنها الفقر بوجه خاص.

٣٥ - والمؤكد أن التحدي الذي تمثله مكافحة الفقر أصبح الآن محل توافق عالمي واضح للآراء، وأخذ يحشد الرأي العام الدولي باطراد، ولكن ينبغي أيضا، حتى يكون للمعركة معنى وغاية، أن تواكب هذا الوعي توقعات عملية، وأن تتحول التعهدات الملتزم بها إلى أعمال ملموسة.

٣٦ - وترى تونس أن الفقر ليس بحتمية، بل هو نتاج تنمية اقتصادية تجرى بمعدلات متعددة غير متساوية، وهو العَرَض الرئيسي لنظام عالمي تنخر فيه التفاوتات والتناقضات. ولما كان التحدي يجابه المجتمع الدولي بأسره، فإن المعركة ضد الفقر لا يمكن أن تستمر إلا في إطار تحالف عالمي أساسه المسؤولية المشتركة والتعاون والتضامن.

٣٧ - والواقع أن مشكلة الفقر يجب أن توضع في سياقها العام وأن تعالج بنهج متكامل يضم جميع الجهات الفاعلة في منهج إنمائي. وإذا لم تتوافر إرادة عمل سياسية حقيقية ومناخ دولي موات للتنمية، فإن الانتصار في المعركة ضد الفقر لن يكون إلا جزئيا. ولن تتمكن بلدان نامية كثيرة من إصلاح

٣١ - إن العبء الباهظ لخدمة ديون البلدان النامية المثقلة بالديون والالتزامات غير المنفذة فيما يتصل بالمساعدة الإنمائية الرسمية من المشاكل التي يجب حلها. فدفعت خدمة الديون من العوامل الأساسية التي تعوق التنمية. ومن الملحّ زيادة الترابط بين السياسات في هذا المضمار، حتى يتسنى للبلدان النامية مزيد من الوسائل اللازمة لتحقيق أهدافها الإنمائية. وترحب ماليزيا بقرار بعض البلدان المانحة إسقاط الديون وغير ذلك من التدابير المتعلقة بالديون الثنائية، وإن كانت ترى وجوب اتخاذ مزيد من التدابير أيضا فيما يتصل بالديون المتعددة الأطراف.

٣٢ - وترحب ماليزيا بالقبول الحسن الذي لقيه إعلان الجمعية العامة عام ٢٠٠٥ سنة دولية للاتمانات الصغيرة من جانب الدول الأعضاء ومن الجهات الفاعلة بخلاف الدول، ومنها المؤسسات المالية الدولية. وقد تأكدت على نطاق واسع الآثار الإيجابية للاتمان الصغير في إطار مكافحة الفقر. وقد اتخذت ماليزيا تدابير شتى لزيادة حصول أفقر الفئات على خدمات الائتمان الصغير من المؤسسات المالية المحلية، مما عزز إلى حد كبير من فعالية برنامجها لمكافحة الفقر.

٣٣ - ووصف السيد يان تجربة ماليزيا في مكافحة الفقر، فقال إنه عندما حصل هذا البلد على الاستقلال في عام ١٩٥٧، كان قرابة ٧٠ في المائة من سكانه يعيشون تحت خط الفقر. وكان القضاء على الفقر من أول أهداف ماليزيا الوطنية في مجال التنمية. وقد نجحت ماليزيا، بفضل السياسات المتكاملة المتوائمة مع حالتها الخاصة، في خفض معدل الفقر من ٧٠ في المائة في عام ١٩٦٠ إلى ٥٢,٤ في المائة في عام ١٩٧٠، ثم إلى ٥,١ في المائة في عام ٢٠٠٢. وفي إطار مشروع الخطة المستقبلية الثالثة للفترة ٢٠٠١-٢٠١٠، تعتزم ماليزيا أن تهبط بمعدل الفقر المدقع إلى صفر في المائة بحلول عام ٢٠٠٩. وقد وضعت برامج خاصة لمساعدة جماعات من قبيل المزارعين، والأسر الفقيرة،

الأهداف الإنمائية للألفية. وترقب تونس باهتمام النتائج والتوصيات التي سيعدها الأمين العام استنادا إلى التقرير الذي سيقدمه الخبراء المشاركون في مشروع أهداف الألفية.

٤١ - إن مجموعة الـ ٧٧ والصين، اقتناعا منهما بأن مكافحة الفقر تعني أيضا تفعيل ثقافة التضامن وروح التشرك، تقترحان إعلان يوم ٢٠ كانون الأول/ديسمبر يوما دوليا للتضامن الإنساني.

٤٢ - السيدة كاماكارو (فتزويلا): قالت إن وفدها يؤيد البيان الذي أدلت به قطر باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. وتواصل حكومة فتزويلا سياستها في مكافحة الفقر التي بدأتها في عام ١٩٩٩، والتي ساعدت على تحقيق ما كان حلما لبوليفار: إعطاء السلطة للفقراء. وينص هذا المبدأ على المشاركة السياسية الشعبية في إدارة الدولة، وصولا إلى إقامة مجتمع يقوم على الاحترام الكامل لحقوق المواطن.

٤٣ - وتوظف للاحتفال بالسنة الدولية للاتمانات الصغيرة في عام ٢٠٠٥، اتخذت حكومة فتزويلا تدابير تشريعية ومالية لتشجيع الائتمان الصغير في جميع أنحاء البلد. واعتمد في عام ٢٠٠١ قانون للتمويل الصغير، وترد تدابير متعلقة بالائتمان الصغير في خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لفتزويلا. وتضع الحكومة البرامج التالية للتمويل الصغير: تطوير سلسلة القطن والنسيج والصنع؛ المشاريع والصناعات الصغيرة والمتوسطة؛ برنامج "أنشئ مشروعك"؛ وفي المجال الزراعي، مشروع للبذور في الشمال والجنوب للفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٤، وبرامج للتمويل بشروط تساهلية للتعاونيات والمشاريع الصغيرة. وقد شجعت الحكومة إنشاء التعاونيات بفضل الائتمانات الصغيرة التي ساعدت القطاعات غير التقليدية على الاشتراك في التنمية الاقتصادية للبلد، وبخاصة في الزراعة التي تعاني فيها فتزويلا أوجه نقص واسع.

وضعها الاجتماعي والاقتصادي، وستكون أقل قدرة على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٣٨ - وتأمل تونس، فيما يتصل بتشديد مكافحة الفقر، أن يضع المجتمع الدولي التنمية في قلب المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف التي تجريها منظمة التجارة العالمية بفضل تنفيذ برنامج الدوحة للتنمية، وذلك حتى يتسنى العمل بالتدرج على تحقيق التوازن في المبادلات، وتوفير وسائل جديدة مواتية للتنمية على الصعيد التجاري. ويجب أن يُجمع المجتمع الدولي على نهج دولي متفق عليه ومنظم لحفض الديون الخارجية للبلدان النامية، التي تعتبر عقبة كبرى في سبيل عملية التنمية. إن النقل السلي للموارد المالية يتم على حساب النمو، ولذلك يزيد من الفقر. وعلى البلدان المعنية الالتزام بتعهداتها بتخصيص ٠,٧ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية، مما سيسهم في الحد من الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويتعين أيضا على المجتمع الدولي أن يكفل التمويل الملائم لتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، بالنظر إلى أثر التحدي الديمغرافي على التنمية، وإلا فإن تنفيذ هذا البرنامج لن يكون متساويا، وسيستمر تفاقم التفاوتات بين المناطق.

٣٩ - إن تونس، إذ ترى وجوب تعبئة موارد جديدة للتمويل وتحديد آليات أخرى للتدخل، ترحب بوجه خاص بإنشاء الجمعية العامة لصندوق التضامن العالمي، وتأمل أن يراعى ذلك في إطار مشروع أهداف الألفية، وأن تتخذ الجمعية العامة أيضا التدابير اللازمة لتشغيل هذا الصندوق. وعلى الجمعية العامة وضع نظام للتنسيق بين الآليات القديمة والجديدة لمكافحة الفقر.

٤٠ - وترى تونس أن توافق آراء مونتيري، المنبثق عن المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، وخطة التنفيذ لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة يشكلان الإطار المرجعي لتحقيق

٤٩ - وتتصدى الحكومة أيضا لمشاكل الإسكان والهياكل الأساسية في أرض الوطن قاطبة من خلال الوزارة المختصة، وذلك بزيادة الأموال المخصصة للإسكان، مع تنفيذ برنامج لبناء المساكن بالتعاون مع السلطات المحلية.

٥٠ - وأعلن الممثل أن فنزويلا تواصل العمل على دعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وفي هذا الصدد دفعت مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة لصندوق بيريس - غيريرو الاستثماري للتعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية.

٥١ - وفنزويلا مقتنعة باستحالة تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بالاعتماد على الجهود الوطنية وحدها. فالواجب أيضا دعم منظومة الأمم المتحدة، وتنشيط التعاون فيما بين بلدان الجنوب، والعمل بأقصى سرعة على تعديل الهيكل المالي والتجاري المتعدد الأطراف، وهو ما طالبت به الدول الأعضاء في العديد من القرارات والمقررات، وذلك لإيجاد روح جديدة للتعاون الدولي.

٥٢ - السيد دومبيليه (مالي): أعلن تأييد وفده التام للبيان الذي أدلى به ممثل قطر باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. واقتناعا من حكومة مالي بأن أي عمل في مجال التنمية المستدامة يستند أولا إلى جهد داخلي، فإنها تجعل من مكافحة الفقر الأولوية الأولى في عملها منذ عام ١٩٩٧. وقد اعتمدت الحكومة إطارا استراتيجيا لمكافحة الفقر، عملا على تحديد اتجاهات التنمية وزيادة توضيح السياسات والاستراتيجيات الإنمائية.

٥٣ - وتمحور الاستراتيجية الوطنية، على المديين القصير والمتوسط، حول ثلاثة مجالات أو محاور متكاملة ذات أولوية، وصولا إلى نمو عال ومستمر يساعد على الحد من الفقر. ويهدف عمل الحكومة إلى دعم المؤسسات، وتحسين الإدارة والمشاركة، وتعزيز التنمية البشرية، وزيادة الحصول

٤٤ - وفي عام ٢٠٠٥ ستعمل فنزويلا، في إطار السنة الدولية للائتمانات الصغيرة، على تقديم منشور خاص عن الائتمان الصغير، وستزيد من مبالغ القروض الصغيرة المقدمة إلى الجماعات الضعيفة، ومنها المجتمعات المحلية للسكان الأصليين، وستنظم أنشطة للتوعية. وسيستثمر مصرف فنزويلا الصناعي زهاء ٦٥ مليون دولار في هذا الإطار.

٤٥ - وتندرج كل هذه البرامج في الاستراتيجية التي اعتمدها الحكومة لزيادة حصول الفقراء على الموارد الاقتصادية والقروض وغيرها من ألوان المساعدات التي تعينهم على إنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

٤٦ - إن حكومة فنزويلا عازمة على الوفاء بالالتزامات المترتبة على النصوص الصادرة عن المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، وبخاصة إعلان الألفية. ويضاف إلى ذلك أنها جعلت من القضاء على الفقر في فنزويلا هدفها الرئيسي، ولذلك وضعت استراتيجية عامة تتصل بالقطاع الاقتصادي والاجتماعي والمؤسسي والتنظيمي.

٤٧ - وفي القطاع الاجتماعي، أطلقت الحكومة عدة برامج وطنية لحو الأمية ساعدت على زيادة عدد المدارس المنشأة من ٥٩ مدرسة في عام ١٩٩٩ إلى ٢ ٨٩٦ في عام ٢٠٠٤، وزيادة عدد الطلبة الذين ينهون تعليمهم الثانوي، وخفض معدل التسرب من المدارس في التعليم الابتدائي والثانوي، وبناء جامعات ومؤسسات للتعليم التكنولوجي. كما تقدم الحكومة منحا دراسية للطلبة المعوزين.

٤٨ - وفي مجال الصحة، أطلقت الحكومة برامج لمكافحة المخدرات، ومساعدة المسنين، وتمويل وتحديث المرافق الطبية، فضلا عن شراء الأدوية ومساعدة أشد الفئات حرمانا في البلد. وبفضل هذا العمل العام على الصعيد الطبي، أمكن خفض معدل وفيات الأطفال.

حرمانا في المناطق الريفية والحضرية على الحد الأدنى من الخدمات المالية. وفي هذه الفترة، اقترض زهاء ٨٠٠ ٠٠٠ شخص، بشكل مباشر أو غير مباشر، من مؤسسات الائتمان الصغير، وزاد عدد نقاط الوصول بنسبة ٣٩ في المائة، كما ارتفع عدد النوافذ من ١٥١ إلى ٧٠٦.

٥٧ - وتسهم أيضا التعاونيات والمجموعات والجمعيات القروية في القضاء على الفقر، ولا سيما بتزويد أعضائها بتسهيلات في الاقتراض أو بخدمات.

٥٨ - وتذكر مالي بأن المشاركين في المناقشة الرفيعة المستوى للدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠٠٤ اعتبروا الائتمان الصغير وغيره أداة نافعة لتعبئة موارد خارجية وداخلية يمكن أن تسهم بفعالية في القضاء على الفقر. وترى مالي أن إعلان السنة الدولية للائتمانات الصغيرة في عام ٢٠٠٥ رسالة قوية توجهها الجمعية العامة. ويمكن للبلدان التي لديها مؤسسات للائتمان الصغير الاستفادة من هذه الفترة لزيادة تحسين الخدمات التي يوفرها نظام الإقراض لسكانها.

٥٩ - إن مالي تنادي بتدعيم التشارك بين البلدان الغنية والفقيرة في مكافحة الفقر، عملا على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٦٠ - السيدة هوايت - توبييل (كندا): تكلمت في موضوع دور المرأة في التنمية، فقالت إن المجتمع الدولي يزداد فهما للصلات التي تربط المساواة بين الجنسين بالتقدم الاجتماعي والاقتصادي. وأصبح من المسلم به الآن أن تجاهل الفروق بين الجنسين ينعكس على رفاهية الناس، ويقلل من قدرتهم على المشاركة في حياة المجتمع، وحتى على قدرة البلدان على النمو المستمر، وعلى إيجاد حكم سليم، ومكافحة الفقر. وترى كندا أن المساواة بين الجنسين هدف كامل الأركان، وعنصر أساسي لتحقيق الأهداف الإنمائية

على الخدمات الاجتماعية الأساسية، وتطوير الهياكل الأساسية، ودعم القطاعات الإنتاجية. والإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر، الذي يشمل الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٦، مشفوع بخطة للتدابير ذات الأولوية للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٤، والهدف العام هو الحد من الفقر لينخفض معدله من ٦٣,٨ في المائة إلى ٤٧,٥ في المائة بحلول عام ٢٠٠٥.

٥٤ - وقد جعلت مالي قبل ١٠ أعوام، وفاء منها لتقليدها العريقة في التضامن والتشارك، من شهر تشرين الأول/أكتوبر شهرا للتضامن ومكافحة الاستبعاد، وكان الموضوع العام في هذه السنة هو: "التضامن عمل كل يوم"، وقد تضمنت الشهر أربعة أسابيع مواضيعية معنونة "أسبوع المسنين"، و "أسبوع العلاج"، و "أسبوع المعوقين"، و "أسبوع الاقتصاد التضامني والاجتماعي".

٥٥ - كما أنشأت حكومة مالي صندوق التضامن الوطني ومصرف مالي للتضامن. والمفروض في الصندوق المساهمة في الحد من انعدام المساواة بتوفير أحوال معيشية كريمة، وخصوصا للأكثر حرمانا، وذلك أساسا من خلال تلبية الاحتياجات الأساسية، مثل الحصول على غذاء صحي كاف، وعلى مياه الشرب، والرعاية الصحية الأولية، والتعليم، والمسكن اللائق. أما مصرف التضامن فإنه يقدم القروض بشروط أيسر من شروط المصارف التقليدية، ويساهم في إعادة تمويل الهياكل المالية اللامركزية.

٥٦ - وفي ضوء الصلات الوثيقة بين الائتمان الصغير ومكافحة الفقر، واستلهاما للأهداف الإنمائية للألفية والمشاركة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وضعت حكومة مالي واعتمدت استراتيجية وطنية مشفوعة بخطة عمل لتطوير التمويل الصغير. وفيما يتصل بالفترة ١٩٩٨-٢٠٠٢، تعطي خطة العمل هذه دورا حاسما لمؤسسات التمويل الصغير في إيجاد الأنشطة المدرة للدخل والعمالة، وحصول أكثر السكان

٦٤ - وتوافق كندا على إدراج الاهتمام بتحقيق المساواة بين الجنسين في استعراض الأنشطة التنفيذية الذي يجري كل ثلاث سنوات. وترحب بارتياح بالدراسة المتعلقة بدور المرأة في التنمية. وتتطلع باهتمام إلى دورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين" التي ستعقد في عام ٢٠٠٥، والتي ستحدد فيها كندا التزامها بإعلان ومنهاج عمل بيجين.

٦٥ - السيد تيكل (إريتريا): قال إن وفده يؤيد البيان الذي أدلت به قطر باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وذكر بأن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في دراسته عن مكافحة الفقر وحقوق الإنسان التي نشرها في حزيران/يونيه ٢٠٠٣، يرى في الفقر إنكاراً لحقوق الإنسان، وأن مبدأي المساواة وعدم التمييز يتصدیان لأحد الأسباب الدفينة لهذه الآفة. ولما كان الأمر كذلك، فقد شدد المتكلم على أهمية العمل، بحلول عام ٢٠١٥، على خفض نسبة سكان العالم الذين يعيشون في فقر إلى النصف، وهو الهدف المحدد في إعلان الألفية.

٦٦ - ومن المسلم به وجوب وضع حد للفقر للنجاح في أعمال الحق في التنمية. وأشار المتكلم إلى أن قرابة ثلث سكان العالم يعيشون في أشنع أنواع الفقر ويعانون الجوع، مشدداً بوجه خاص على أن ٢٥ في المائة من الفقراء يعانون أمراضاً كان يمكن الوقاية منها بسهولة، باستثناء الفتك الذي يحدثه فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وفي هذه الفترة غير المسبوقة من الازدهار العالمي، تصبح هذه المأساة الإنسانية غير مقبولة.

٦٧ - وقد لقي النهج المتمحور حول حقوق الإنسان دعماً واسعاً من المجتمع الدولي، وبصفة خاصة في إعلان الألفية وفي نصوص أخرى صادرة عن المؤتمرات الدولية تصلح

الكندية والدولية، ولا سيما الأهداف الإنمائية للألفية ومنهاج عمل بيجين.

٦٨ - وترى كندا، وهي مناصر نشط للأهداف الإنمائية للألفية، أن هذه الأهداف تحدد إطاراً مشتركاً لتعاون المجتمع الدولي مع المانحين الآخرين في مكافحة الفقر في العالم. وأيدت المتكلمة تركيز إعلان الألفية على أهمية تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، باعتبار ذلك أداة فعالة لمكافحة الفقر والجوع والمرض، ودعم التنمية المستدامة بحق. ويتزايد في المسرح الدولي إدراك أن المساواة بين الجنسين لا يمكن أن تقتصر على هدف واحد، فبدون التقدم صوب المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، لن يتحقق أي من أهداف الألفية.

٦٩ - ولما كانت كندا تدرك أهمية المساواة بين الجنسين في تحقيق تنمية مستدامة وكافية، فقد جعلتها ضمن الأولويات الست للمساعدة الإنمائية في إطار سياستها الخارجية. كما أن سياسة الوكالة الكندية للتنمية الدولية في مجال المساواة بين الجنسين تراعي الدور الأساسي لهذا المبدأ في التنمية المستدامة، في سعيها إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية: توسيع دور المرأة في التنمية المستدامة لمجتمعها، باعتبارها صانعة قرار على قدم المساواة مع الرجل؛ مساعدة المرأة والفتاة على الأعمال الكاملة لحقوقهما الأساسية؛ الحد من عدم المساواة بين المرأة والرجل فيما يتعلق بالحصول على الموارد والاستفادة من الآثار الإيجابية للتنمية والسيطرة عليها.

٧٠ - وتواصل كندا منذ ٢٥ عاماً، على الصعيد الوطني ومع الشركاء والمانحين والمؤسسات الدولية، دعم الحوار العالمي بشأن المساواة بين الجنسين، وتحرص على تناول هذه المسألة في جميع برامجها وسياساتها ومشاريعها الدولية الإنمائية. وهي تعمل باطراد على أن تشارك المرأة والفتاة، كما يفعل الرجل والفتى، في اتخاذ القرارات التي تؤثر على حياتهما الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية.

عندما تكون هذه الحكومة قد أنفقت بلايين الدولارات على شراء السلاح.

٧١ - إن الحكم الرشيد شرط لا بد منه للتنمية. وكثيرا ما يعتبر الفقر والجوع والجذب نتاجا للكوارث الطبيعية وتدهور البيئة واستحالة العيش على الزراعة وحدها. وهذا صحيح، وإن كانت هذه الآفات الثلاث تنجم أيضا عن قرارات إنسانية تتخذها الحكومات بشأن طبيعة الدولة وتنظيمها، ونظام الحكم، والتدابير السياسية الاقتصادية والاجتماعية، فضلا عن الأولويات المحددة للتوزيع العادل للأراضي وغيرها من الموارد، وبشأن الخدمات والهياكل الأساسية. ويمكن للسياسات التي تعتمدها الدول أن تحد من الفقر أو الجوع أو الجذب أو أن تزيد من تفاقمها. ويصبح وجود البلد، حتى ولو كان غنيا، معرضا للخطر عندما يعتمد تعريض الجزء الأكبر من سكانه لأضرار الجوع والجذب، مع مؤاخذه المجتمع الدولي على هذه النكبة.

٧٢ - ويرى الممثل أن من أسوأ القرارات التي يمكن أن يتخذها المسؤولون السياسيون الزج ببلدهم في صراع من الصراعات. فمن الواضح ما ينجم عن الحرب والمشاكل المترتبة عليها من عبء اقتصادي واجتماعي على الدول، فالنفقات العسكرية لا تنتج ثروات، بعكس الاستثمارات في التعليم والصحة والهياكل الأساسية. وإذا صحّ أن الجوع يزيد من القلاقل الاجتماعية ويثير الصراعات، فصحيح أيضا أن الصراع يفضي إلى الفقر والجوع ويزيد من تفاقمهما.

٧٣ - السيد تشم (كمبوديا): قال إن وفده يؤيد البيان الذي أدلت به قطر باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. وأضاف أن الحكومة الكمبودية الجديدة تراهن على الحكم الرشيد لدعم الاستقرار السياسي والنظام الاجتماعي، ولهذا الغرض وضعت الاستراتيجية الإنمائية المتسامية للحد من التجاوزات،

مرجعا لأعمال الأمم المتحدة ومؤسسات بریتون وودز والمؤسسات المعنية بالتنمية.

٦٨ - وأعلن المتكلم أن الإنسان يجب أن يكون في قلب الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية، وأنه ينبغي للمنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية التركيز على تحقيق الأمن الجماعي. إن نجاح التدابير الإنمائية يتطلب تمكين السكان ومشاركتهم، وبالذات على الصعيد المحلي.

٦٩ - وتتوقف فعالية الكفاح من أجل الحد من الفقر ثم القضاء عليه على خلق بيئة دولية مواتية توفر للجميع قدرات واحدة في مجال التنمية. إن العولمة وعبء الديون والاتفاقات التجارية الراهنة، ولا سيما المتصلة بالزراعة التي اعتمدها منظمة الصحة العالمية، قد زادت كثيرا من الفقر والجوع. وعلى البلدان الغنية مساعدة الحكومات الوطنية والمؤسسات الدولية المعنية بالتنمية على إنشاء نظام يكفل الأمن الغذائي، وذلك بإعادة هيكلة الاتفاقات التجارية في القطاع الزراعي، وتخفيف عبء الديون، وزيادة المساعدة الإنمائية.

٧٠ - على أنه يجب أيضا التسليم بأن مسؤولية الدول الغنية مسؤولية أخلاقية أولا تتعلق بمصالحها هي. ولا بد من الاعتراف بكل صدق بأن البلدان القادرة قد تحملت هذه المسؤولية طواعية وبإخلاص. ومن ناحية أخرى يتعين على بلدان العالم النامي، لمصلحتها هي، أن تملك زمام مصيرها وتتحكم فيه. إن توفير الغذاء للشعب مسؤولية سياسية وأخلاقية أساسية تتحملها كل حكومة مسؤولة. أما تحميل الغير مسؤولية المشاكل والنكبات التي يعانيها السكان فيعتبر عملا يفتقر إلى الأخلاق والإنصاف والمسؤولية، علاوة على افتقاره إلى الحكمة، لأنه يمكن أن يشيع ثقافة الاتكال. وتعتبر المطالبة بإدانة البلدان المانحة بسبب مجاعة من صنع حكومة البلد الذي تنفسي فيه هذه المجاعة جنونا مطبقا، وخصوصا

والرجال؛ دعم الإدارة المستدامة للبيئة الطبيعية والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية.

٧٧ - وقد وضعت الحكومة، حرصاً منها على تحقيق المساواة بين الجنسين وتحسين وضع المرأة الكمبودية، خطة استراتيجية ترمي إلى تعزيز دور المرأة ومركزها، وتزويدها بأدوات العمل في جميع القطاعات، وإلى الحث على تغيير المواقف تجاه المرأة وإشراكها بالكامل في بناء البلد.

٧٨ - ويضاف إلى ذلك أن الحكومة، تشجيعاً منها لإنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة، تقدم القروض المتوسطة والطويلة الأجل، وتجتهد في قمع التهريب، وتبسط إجراءات تسجيل وبدء المشاريع، وتدعم الصناعات المنشأة حديثاً بعض الوقت، وتشجع قيام اتحادات بين المشاريع الصغيرة والمتوسطة والشركات الكبرى، وتعزز الإطار القانوني بقوانين جديدة تتعلق بالمصانع، والمناطق الصناعية، وبراءات الاختراع والاختراعات، والأمن الصناعي.

٧٩ - إن البلدان الفقيرة والبلدان النامية، التي يتعين عليها مواجهة مشاكل عديدة كإخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية، والعبء الباهظ للدين الخارجي، وحماية البيئة، والإيدز، والمتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة، لا تستطيع وحدها مكافحة الفقر الذي يساعد على تفريخ العنف والإرهاب. فهي بحاجة إلى المساعدة الدولية فيما يتصل بالموارد والخبرة الفنية، لتمكن من اللحاق بقطار العولمة، وسدّ الفجوة الرقمية التي تفصلها عن الدول الأوفر حظاً.

٨٠ - السيد أو أونغ لين (ميانمار): قال إن بلده يؤيد البيان الذي أدلت به قطر باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وأشار إلى أنه على الرغم من التقدم العلمي والتقني، فإن من غير المحتمل كثيراً أن تتحقق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥ كما هو متوقع، في ضوء الوضع الاقتصادي العالمي الراهن، والفجوة الرقمية التي تزداد اتساعاً بين البلدان

وتمكن الأقليات وأضعف الجماعات من إسماع صوتها والمشاركة في اتخاذ القرارات.

٧٤ - وعلاوة على ذلك شرعت هذه الحكومة في تنفيذ برنامج عمل لمكافحة الفساد، وإصلاح النظام القضائي والقانوني، وإصلاح الإدارة العامة بتحقيق اللامركزية وتوزيع السلطة، وإصلاح الجيش بالتركيز على التسريح.

٧٥ - ورغم الانخفاض الطفيف في نسبة الفقراء فإن الفقر ما زال يمثل مشكلة اقتصادية وداء اجتماعياً. والفقر متفشٍ في كل أنحاء الريف في كمبوديا، حيث لا يحصل السكان أبداً على الأرض، أو يعكفون في مشاريع بالغة الصغر على مزاوله نشاط قليل التنوع مع العديد من الأسر، وتعليمهم غير كاف، ولا يستطيعون الكثير إزاء التطور السريع للاقتصاد العالمي. إن على كمبوديا، إذا أرادت القضاء على الفقر، أن تزيد من الإنتاج الزراعي وتنمي فرص العمل الزراعي. ويجب على أصحاب المشاريع الصغيرة تنويع نشاطهم والاستفادة من الائتمان الصغير. وفي الوقت نفسه يتعين على البلد الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي، مع العمل على تحقيق نمو اقتصادي مستدام ومنصف، وذلك على الرغم من أوضاع المالية العامة الخائبة، فالبلد يعتمد كثيراً على المساعدة الإنمائية الرسمية، ولا يملك أي دخل مالي، ويجد صعوبة في إدارة نفقاته.

٧٦ - وهذا ما دعا الحكومة الكمبودية، في استراتيجيتها الوطنية لمكافحة الفقر، إلى تحديد الأهداف التالية: تعزيز السلام والاستقرار والنظام الاجتماعي بتغليب القانون واحترام حقوق الإنسان والديمقراطية، بما يخلق حوا من الأمن السياسي الموالي للتنمية المستدامة؛ الحفاظ على نمو اقتصادي دائم؛ الحرص على التوزيع المنصف لمنافع النمو الاقتصادي على الأغنياء والفقراء، وأهل المدن وأهل الريف، والنساء

- ٨٥ - السيد ساندوفال (كولومبيا): قال إن وفده يؤيد البيان الذي أدلت به قطر باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وأشار إلى أن البلدان النامية لا تأمل مطلقاً في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، نظراً إلى عدم كفاية وفعالية النفقات العامة، وعبء الدين الخارجي، وعدم الوصول إلى أسواق البلدان الصناعية، وانخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية. إن التغلب على الفقر يتطلب من السلطات العامة إقامة حكم رشيد، والقضاء على الفساد، ودعم مبدأ القانون، وتأمين توزيع أعدل للدخل، وتوسيع نطاق التغطية الاجتماعية، وتشجيع مشاركة السكان، وتنشيط الإنتاجية.
- ٨٦ - على أنه ينبغي في هذه المعركة غير المتكافئة أن تكون البلدان النامية قادرة على الاعتماد على التشارك العالمي، وهو ما يفترض إلغاء الحواجز التجارية، وفتح أسواق البلدان الصناعية أمام منتجاتها، وإسقاط ديونها، وإعادة تنظيم الهيكل المالي الدولي، وإيجاد مناخ دولي موات للتنمية والقضاء على الفقر.
- ٨٧ - ويجب على البنك الدولي وصندوق النقد الدولي مراعاة مشاكل البلدان النامية وإعطائها معاملة أكثر مرونة، حتى يتسنى لها الاستثمار في الخدمات الاجتماعية والهيكل الأساسية، وسدّ احتياجاتها الأساسية.
- ٨٨ - إن البلدان ذات الدخل المتوسط، التي لا تستفيد كثيراً من العولمة ولا تطمح إلى الحصول على المساعدة الدولية، تجد صعوبة في الحد من الفقر.
- ٨٩ - إن خفض المساعدة الإنمائية الرسمية يجبر عدداً من البلدان على تأجيل أو إلغاء برامجها الاجتماعية، فتحرم بذلك أضعف فئات السكان من أي إمكانية للإفلات من الفقر.
- ٩٠ - ولما كانت حكومة كولومبيا تؤسس الانتعاش الاقتصادي والاجتماعي على مكافحة الفقر، فإنها تعكف النامية وغيرها. وترى ميانمار أن آليات التمويل الجديدة المزمع إنشاؤها، وخصوصاً بمبادرة من إسبانيا والبرازيل وشيلي وفرنسا، تعتبر أدوات فعالة لمكافحة الفقر.
- ٨١ - وقد جعلت ميانمار، من جانبها، من مكافحة الفقر إحدى أولويات استراتيجيتها الإنمائية. ولما كانت الزراعة المحرك الاقتصادي للبلد، فإن الحكومة تعكف على تنويع وزيادة الإنتاج الزراعي. ولهذا الغرض أنشأت شبكة كاملة من الجسور والخزانات، وشجعت ميكنة الزراعة والمشاريع الكبيرة، مما ساعد البلد على التمتع بأمن غذائي أوسع نطاقاً، وزيادة صادراته من السلع الأساسية، والحد قليلاً من الفقر.
- ٨٢ - وتعد التنمية الصناعية موطن قوة أخرى في الاستراتيجية الإنمائية لميانمار. فقد أدى إنشاء مناطق صناعية في جميع أنحاء البلد إلى توليد فرص العمل، ودعم القطاع الخاص، وتحسين الأحوال المعيشية للسكان، وتقليل الفروق بين المناطق. وتعمل الحكومة أيضاً على تعزيز شبكة توفير المياه وشبكة النقل في الريف، وعلى إدماج المناطق الحدودية والمناطق النائية في الحياة الاقتصادية للبلد.
- ٨٣ - إن الائتمان الصغير، الذي بدأ العمل به في ميانمار منذ بعض الوقت، هو الذي يسمح للعاملين في الزراعة بشراء لوازمهم. وقد بدأ البلد مؤخراً، عملاً على تحسين أوضاع السكان الفقراء، ومنهم أضعف الأشخاص أو أشدهم حرماناً، في تنفيذ مشروع للائتمان الصغير يتمثل في إقراضهم مبالغ صغيرة لإنشاء مشاريعهم الصغيرة، وقد استفادت منه المرأة كثيراً.
- ٨٤ - وتساهم ميانمار أيضاً في مكافحة الفقر على المستوى الإقليمي، باشتراكها في خطة عمل رابطة أمم جنوب شرق آسيا للتنمية الريفية والقضاء على الفقر، وفي استراتيجية أيباواي - تشاو وفرايا - ميكونغ للتعاون الاقتصادي، وفي مبادرة خليج البنغال في مجال التعاون التقني والاقتصادي.

٩٥ - ومع أنه لا يمكن إنكار مساهمة المرأة في التنمية ومكافحة الفقر، فإنها لا تزال تعامل معاملة جائرة في سوق العمل. ولا بد من مساعدتها في الحصول على التعليم في المدرسة وخارجها حتى تستقل ذاتيا.

٩٦ - إن المبادرة التي اتخذتها البرازيل لمكافحة الجوع والفقر وتمديد العمل بمبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون يجيئان في موعدهما تماما. على أنه ينبغي للبلدان المتقدمة النمو والمؤسسات المالية الدولية احترام تعهداتها بتسوية المشاكل المتصلة بالمساعدات والتجارة والديون.

٩٧ - إن نيبال تمر بفترة صعبة. وقد نجم عن حركات التمرد أن أصبحت الهياكل الأساسية في المناطق الجبلية المعزولة متخلفة، مما يزيد من الضائقة الاقتصادية في البلد. وتعكف حكومة نيبال، في مكافحتها للفقر، على تشجيع المساواة بين الجنسين، وتزويد الجماعات الضعيفة بالوسائل التي تعينها على التحكم في مصيرها، مع السعي في الوقت ذاته إلى تنشيط اقتصاد البلد وتحقيق التنمية المستدامة.

٩٨ - السيدة لاي واي لين (سنغافورة): قالت إن وفدها يؤيد البيان الذي أدلت به قطر باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وذكرت بأنه لا يمكن مكافحة الفقر وتحقيق التنمية بغير النساء اللاتي يشكلن النصف الثاني من السكان. وقد كانت السياسة الإيجابية التي تتبعها سنغافورة لتوفير فرص واحدة للرجال والنساء حسب مبدأ الاستحقاق عوناً على تحسين أوضاع المرأة السنغافورية، وبالذات في مجال التعليم والعمل.

٩٩ - ويتعين على سنغافورة، المحرومة من الموارد الطبيعية، تنمية مواردها البشرية، ويمكنها أن تفخر بأنها زادت من معدل إلمام النساء بالقراءة والكتابة، ورفعت المستوى التعليمي للنساء، وجعلت التعليم الابتدائي إلزامياً. ويزداد وجود المرأة السنغافورية في سوق العمل، حيث استطاعت أن تجد مكاناً لنفسها في القطاعات التي ظلت زمناً طويلاً

على تعميم التعليم، ومساعدة الأمهات من ربوات الأسر، وخفض معدل البطالة، وتوسيع نطاق التغطية الاجتماعية.

٩١ - وقد بدأ تنفيذ برنامج للائتمان الصغير في المناطق الحضرية والريفية، ولا سيما في مناطق إعادة توطين المشردين. وعلى الرغم من التكاليف الهائلة لإعادة إدماج هؤلاء السكان، والتسريح، وإعادة بناء الهياكل الأساسية التي خربتها الاعتداءات الإرهابية، وتشكيل قوات لمكافحة الإرهاب، فإن كولومبيا استطاعت أن تسجل لصالحها تقدماً في المجال الاجتماعي، وأن تجتذب الاستثمارات، وتخلق فرص عمل، وتتيح لعدد أكبر من الناس التمتع بالمزايا الاجتماعية.

٩٢ - السيد سويبيدي (نيبال): قال إن بلده يؤيد البيان الذي أدلت به قطر باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وذكرت بأن الفقر، الذي هو نصيب أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية، هو عدو التنمية البشرية والمساواة والعدل وكرامة البشر، لأنه يجرّ في أعقابها الجوع، وسوء التغذية، والأمراض، وقلة التعليم، والبطالة، وكلها تزيد من تفاقمها الكوارث الطبيعية أو التي من صنع الإنسان، والتراعات الداخلية.

٩٣ - إن نيبال التي لا تستطيع، كغيرها كثير من البلدان النامية، الجمع بين مكافحة الفقر وتحقيق التنمية ترى من الضروري إقامة نظام تجاري مفتوح متعدد الأطراف، يقوم على قواعد، ويمكن التنبؤ به، ويتسم بعدم التمييز، ويتيح لأقل البلدان نمواً فرصة دخول الأسواق العالمية.

٩٤ - وتعتمد نيبال كثيراً على منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في مساعدة البلدان المطلوب منها زيادة الإنتاجية على تنشيط اقتصادها وتطوير صناعاتها لمكافحة الفقر. والمطلوب مزيد من التقدم في مجال الائتمان الصغير والتمويل الصغير، لأن المستبعد دائماً في هذا المجال هم أفقر الفقراء والنساء.

أشكال التمييز والتهميش أن يسهم بقدر كبير في اجتثاث الأسباب الدفينة للفقر.

١٠٤ - وفي بوركينا فاسو يمرّ الحد من الفقر أساساً عبر العمل المتمحور حول سكان الريف الذين يشكلون أكثر من ٩٢ في المائة من السكان الفقراء. ويعتبر دعم تنويع مصادر الدخل الحالية، كالزراعة وتربية الماشية، أمراً لا غنى عنه. وفي هذا السياق، تتطلب مكافحة الفقر تدابير مستمرة للحد من التفاوتات في الحصول على الأصول المادية كالأرض والأدوات والموارد المالية، وكذلك الحصول على الأصول البشرية كالتعليم والصحة التغذوية. وقد أمكن تسجيل تحسّن محسوس إلى حد ما. فبشكل عام، ظل الفقر مستقراً في البلد، مع انخفاض طفيف في البيئة الريفية، قابله ارتفاع بالغ في البيئة الحضرية، وبخاصة فيما يتصل بالفقر النقدي. وقد اتخذت إصلاحات هيكلية لمعالجة الموقف. وفي هذا السياق، وضعت سلطات بوركينا فاسو أدوات للتمويل، ومنها الصناديق التي تساعد على تمويل عدد من المشاريع، ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وإيجاد فرص للعمل، حتى ولو كانت هذه الأدوات عاجزة عن تلبية جميع احتياجات السكان المستهدفين. وتعتمد السلطات تكثيف جهودها في هذا الصدد، وذلك بالاشتراك النشط في الاحتفال بالسنة الدولية للاتمانات الصغيرة في عام ٢٠٠٥.

١٠٥ - وعلى الصعيد الإقليمي، أكد القادة الأفارقة من جديد رغبتهم في أداء دور حفزي في وضع السياسات الاقتصادية والاجتماعية. وفي مناسبة مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي المنعقد في واغادوغو يومي ٨ و ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، وكان موضوعه "العمالة ومكافحة الفقر في أفريقيا"، سلّموا بأن استقرار الاقتصاد الكلي والنمو المستمر ضروريان، وإن كانا غير كافيين للحد من الفقر. ولذلك اتفقوا على وضع العمالة في قلب السياسات الاقتصادية والاجتماعية للقارة. إن أفريقيا بحاجة إلى مساعدة المجتمع

مقصورة على الرجل، مثل تكنولوجيا المعلومات والهندسة، وكذلك في مجالات صنع القرارات. ويزداد إسهام المرأة في الحياة السياسية للبلد.

١٠٠ - وعملاً على مساعدة المرأة السنغافورية على إيجاد توازن بين حياتها الأسرية وعملها المهني، اتخذت حكومة سنغافورة تدابير محددة، منها تمديد إجازة الوضع، ومنح مزايا ضريبية، ودفع إعانات لتربية الأطفال. ويتاح للموظفات العمل بعض الوقت أو العمل من بعد، ولهن الحق في إجازة زواج لمدة ثلاثة أيام. إن المرأة السنغافورية، التي ظلت لفترة طويلة ضحية للتحيز المجتمعي، أصبحت تشعر براحة أكبر في وضعها الاجتماعي مع تطور المجتمع.

١٠١ - السيد كوغدا (بوركينا فاسو): قال إن وفده يؤيد البيان الذي أدلى به ممثل قطر باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، ويشي على الأمانة العامة لجودة التقارير المعروضة على اللجنة للنظر.

١٠٢ - إن الفقر مفهوم متعدد المعاني يجب فهمه بشكل متعدد الأبعاد. فهناك البُعد النقدي الذي يقاس بالدخل، والذي يتعلق بالنهج الكمي. وإلى جانب المظاهر ذات الصلة بعدم كفاية الدخل، هناك جوانب أخرى للفقر، كعدم الحصول على الموارد الإنتاجية، وعدم الحصول على بعض الخدمات الاجتماعية - الاستبعاد الاجتماعي - وهي جوانب رُصدت في المؤتمر العالمي للتنمية الاجتماعية، وتعلق بالنظرة النوعية إلى الفقر.

١٠٣ - إن الأوجه المتعددة للفقر تدل على أن الفقر ليس تحدياً اقتصادياً واجتماعياً فحسب، بل يشكل أيضاً انتهاكاً لحقوق الإنسان. فالواقع أن الفقر، وعدم المساواة بشكل أعمّ، يعرضان الاستقرار الاجتماعي للخطر، ويعتبران تهديداً للحريات الأساسية. وفي المقابل، يمكن للقضاء على جميع

الإنسان في بلدان المقصد. وهذا يمكن أن يحدث مثلا عندما يكون تصريح إقامة المهاجرة متوقفا على وضع زوجها. وفي حالة الاعتداء على الزوجة، لا يمكنها ترك زوجها دون فقد التصريح الحاصلة عليه. ولذلك يجب عليها البقاء مع زوجها والتعرض لهذا النوع من العنف، أو اختيار البقاء في البلد بطريقة غير مشروعة. وهناك عدد كبير من العمال المترليين، ممن يتوقف تصريح عملهم تماما على حسن نية مشغليهم، يواجهون هذه المشكلة ذاتها. وفي هذا الصدد ترحب سويسرا بالتوصيات الواردة في نهاية التقرير، التي تشدد على ضرورة توفيق التشريعات الوطنية مع الالتزامات الدولية.

١٠٩ - وهناك إقرار متزايد بالدور الذي يمكن أن تؤديه التحويلات المالية التي ترسلها المهاجرات في مكافحة الفقر. غير أن هؤلاء النساء بوجه عام يزاولن أعمالا قليلة الأجر. ويقتضي تفعيل أثر هذه التحويلات تخفيض رسوم التحويل. ومن المهم أيضا حماية حقوق المهاجرات في أماكن العمل، وتطبيق قواعد منظمة العمل الدولية، ومنها مثلا ما يتصل بالحد الأدنى للأجور.

١١٠ - وكثيرا ما تتعرض السلامة البدنية والنفسية للمهاجرات للخطر الشديد، بل إن حياتهن ذاتها تتعرض للخطر، وخصوصا عندما يكون وضعهن غير قانوني. ويمكن أن يقعن ضحايا للمتاجرين بهن، أو يتعرضن للاستغلال الجنسي، أو يجدن أنفسهن في حالة من الرق الاجتماعي. وترى سويسرا أن من الضروري مكافحة الاتجار بالنساء والأطفال، بالنظر إلى هذه الظاهرة باعتبارها شكلا جسيما من أشكال عدم المساواة. وتشعر سويسرا بالقلق البالغ إزاء ازدياد عدد الأطفال والنساء من ضحايا الاستغلال في سوق العمل، سواء للخدمة في المنازل أو لأغراض جنسية.

١١١ - وأخيرا، يؤيد الوفد السويسري التوصية الواردة في الفقرة ٨٩ (د) من التقرير، التي تشدد على أهمية توزيع

الدولي لتحقيق أهدافها وترشيد خياراتها الاقتصادية، عملا على تحسين الأحوال المعيشية لسكانها. ولذلك فإن من المناسب مساندة الآليات التي من قبيل صندوق التضامن العالمي، بتزويدها بالموارد اللازمة التي تمكنها من مساعدة البلدان الأكثر تضررا من آفة الفقر.

١٠٦ - وتدعو بوركينا فاسو المجتمع الدولي إلى العمل على أن يكون قد جرى التفكير بشكل مناسب واتخذت تدابير ملموسة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، حين انعقد الاجتماع الرفيع المستوى المعني بأهداف الألفية.

١٠٧ - السيد غاس (سويسرا): تكلم في البند ٨٩ (ب) من جدول الأعمال، معربا عن ارتياحه لأن التقرير الذي قدمه الأمين العام في هذا الموضوع دار حول المرأة والمهجرة الدولية، وأشار بارتياح إلى أن مسألة المهجرة الدولية أصبح يُنظر إليها الآن من منظور جنساني. وذكر أيضا بأنه في دورة الجمعية العامة الثامنة والخمسين، عقد ١٨ من وزيرات الخارجية اجتماعا للنظر في مسألة المرأة والمهجرة، وأرسلن بعد ذلك رسالة إلى الأمين العام طلبن إليه فيها المضي في تشجيع إجراء مناقشة لهذا الموضوع، واتخاذ الترتيبات اللازمة لمراعاة الجوانب المتعلقة بهجرة النساء بوجه عام، والاتجار بالنساء بوجه خاص. ويعرض تقرير الأمين العام العوامل الباعثة على هجرة النساء وآثارها الإيجابية والسلبية. ورغم التوعية بالجوانب الجنسانية للهجرة والمصاعب التي تلاقيها المهاجرات، فإنه لم يتحقق العثور على حلول فعالة بالقدر الكافي.

١٠٨ - ويشير التقرير، في الفقرة ٢٣، إلى شتى الصكوك القانونية الدولية المنطبقة على المهاجرات. ورغم أهمية الانضمام إلى هذه الاتفاقيات والتصديق عليها، فإن تنفيذها لا يزال يحتاج إلى عمل أكثر. وقد لوحظ في ضوء التجربة وجود تعارض أحيانا بين التشريعات الوطنية وحقوق

الرقابة. وإذا أردنا الاستفادة التامة من هذه الأدوات المالية، فإنه يجب أن يكون الفقراء على علم تمام بالإمكانيات المتاحة. ويجب تشجيع الحكومات على انتهاج سياسات تساعد على الحصول على الائتمان الصغير، وتسهم في دعم مؤسسات التمويل الصغير وتعزيز قدراتها. ومن المهم أيضا، في سعي مؤسسات التمويل الصغير إلى تأكيد سلامتها المالية وربحيتها، ألا تغيب عن أنظارها احتياجات الفقراء فيما يتصل بدعم وتحسين النسيج الاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات المحلية المحرومة.

١١٥ - إن الاحتفال بالسنة الدولية للائتمانات الصغيرة في عام ٢٠٠٥ سيكون حدثا مهما يتيح الفرصة لتوعية الرأي العام بأهمية الائتمان الصغير والتمويل الصغير في القضاء على الفقر، وتجميع أفضل الممارسات، ومساندة المبادرات الهادفة إلى تطوير الخدمات المالية بما يخدم الفقراء في البلدان النامية. ويجب اعتبار هذا الاحتفال مرحلة في عملية مستمرة تدور حول وضع سياسات فعالة تستهدف تطوير التمويل الصغير من منظور طويل الأجل وليس باعتباره مجهدا وقتيا. ولذلك يُستصوب تأمين متابعة منظمة على جميع الصعد بعد الاحتفال بالسنة، حفاظا على الدينامية المنطلقة. وينبغي للمجتمع الدولي، في إطار هذا الاحتفال، أن يزيد من دعمه لتعزيز القدرات الوطنية في مجال الائتمان الصغير والتمويل الصغير، لتحقيق تلاؤم أفضل بين عرض الخدمات وطلبها. وتعزم إندونيسيا المشاركة بنشاط في الاحتفال بهذه السنة الدولية. وفي هذا السياق، سي طرح ممثل مصرف إندونيسيا الشعبي ما اكتسبته هذه المؤسسة من خبرة وما حققت من نجاح في مجال تطوير الائتمان الصغير.

١١٦ - السيد الزعبي (الأردن): قال إن وفده يؤيد البيان الذي أدلى به ممثل قطر باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، مع التسليم بوجه خاص بالدور الحيوي الذي يمكن للائتمان الصغير والتمويل الصغير أدائه في مكافحة الفقر، ودعم

البيانات حسب الجنس، لزيادة فهم الهجرة وأسبابها وما يتعلق بها من بارامترات. ولذلك يدعو هذا الوفد إلى العمل بشكل أكثر انتظاما على جمع البيانات على الصعيد الوطني، ويساند المبادرات الرامية إلى تحسين البيانات، من أجل وضع وتطبيق استراتيجيات مواتية لسياسة في الهجرة تقوم على حقوق المرأة، مع مراعاة الفروق بين الجنسين.

١١٢ - السيد أتيانتو (إندونيسيا): قال إن وفده يؤيد البيان الذي أدلى به ممثل قطر باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. وأشار إلى اهتمام إندونيسيا بالوفاء بالالتزامات والأهداف الواردة في إعلان الألفية، ولا سيما ما يتصل منها بالقضاء على الفقر، داعيا إلى تطبيق توافق آراء مونتييري وخطة تنفيذ جوهانسبرغ. والمهم في هذا السياق أن يتخذ المجتمع الدولي جميع التدابير اللازمة لإيجاد حل شامل لمشكلة الدين الخارجي، وزيادة وصول البلدان النامية إلى الأسواق. ومن العوامل التي يمكن أن تنشط التنمية الاشتراك الفعلي لهذه البلدان في العمليات الدولية لاتخاذ القرار، وإنشاء نظام تجاري متعدد الأطراف عالمي ومنظم ومفتوح وغير تمييزي ومنصف، والتحرير الحصيف للتبادل التجاري.

١١٣ - وفي إطار هذه الدينامية، تبدي إندونيسيا اهتماما بالغا بالمبادرات التي تستهدف تشجيع الائتمان الصغير على الصعيد الوطني. ومبعث هذا الاهتمام تعدد المؤشرات الدالة على أن للائتمان الصغير والتمويل الصغير دورا حيويا يؤديانه على الصعيد العالمي، في سياق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وبشكل أحص في سياق مكافحة الفقر.

١١٤ - ولا بد في المقام الأول من إيجاد البيئة التي تساعد الفقراء على التكفل بإمكانياتهم في مجال الإنتاج والاستفادة التامة منها. ولا تملك حكومات البلدان النامية القدرات المؤسسية اللازمة لتوفير القدر المناسب الذي يحتاج إليه الائتمان الصغير والتمويل الصغير من العاملين وأجهزة

١١٩ - السيد منيسي (سوازيلند): قال إن وفده يؤيد البيان الذي أدلت به قطر باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وأضاف أن القضاء على الفقر المدقع هدف توليه حكومة سوازيلند أعلى أولوية، على غرار المجتمع الدولي. وينطوي هذا الهدف على عدة عناصر مهمة يجب وضعها جميعا في الاعتبار إذا أردنا تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وعلاوة على مكافحة الفقر، تهتم الحكومة أيضا اهتماما بالغا باجتثاث فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وبإيجاد فرص للعمل.

١٢٠ - إن حكومة سوازيلند، عملا على بلوغ الهدف المنشود - وهو خفض عدد الأشخاص الفقراء فقرا مدقعا إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥ -، تساند مبادرات وأنشطة هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة التي وضعت ونفذت مختلف المشاريع في سوازيلند وبلدان أخرى، لتشجيع تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمشاريع الزراعية، فضلا عن الأنشطة في قطاعات أخرى. والحكومة حريصة على تأكيد وجود تسويق رائع بين السلطات العامة الوطنية، والمنظمات غير الحكومية، والمجتمع المدني، وجميع هيئات الأمم المتحدة العاملة في مجال دعم التنمية والحد من الفقر في سوازيلند.

١٢١ - وقد وضعت حكومة سوازيلند في عام ٢٠٠٢، في إطار مكافحتها للفقر، مشروع وثيقة استراتيجية للحد من الفقر يركز على الفقر، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والضمان الاجتماعي. وتجري الآن مراجعة شاملة لهذه الوثيقة لتضمينها استراتيجيات البلد التي تتناول جميع جوانب الفقر. وتسلم الحكومة، في هذا السياق، بأن عليها إعادة توجيه سياستها بحيث تشجع زيادة النفقات المخصصة للفقراء.

١٢٢ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، وضع الفريق القطري التابع للأمم المتحدة، بالتعاون مع الحكومة، أول

المساواة بين الجنسين، وتمكين الفئات الضعيفة، وتطوير المجتمعات المحلية الريفية. وأضاف أنه يود، في هذا الصدد، إلقاء الضوء على حدثين وقعا في الأردن في عام ٢٠٠٤. وأول الحدثين توقيع اتفاق بين الحكومة الأردنية وبرنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية، بشأن إنشاء مصرف وطني لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة. وتنسب سياسة المصرف في الإقراض على يقين أن الفقراء ليسوا بحاجة إلى الإحسان، بل إلى أدوات تساعد على التكفل بأمر أنفسهم. وبالإضافة إلى ذلك، يعطي المصرف الأولوية للمرأة، لأن القروض التي تحصل عليها ستكون لها آثار نافعة على أسرهما، وبالتالي على المجتمع بأسره في حالة نجاحها.

١١٧ - والحدث الثاني هو اجتماع القمة لمجلس الائتمانات الصغيرة لمنطقة الشرق الأوسط وأفريقيا، الذي استضافته الأردن يوم ١٠ تشرين الأول/أكتوبر في عمان. وأطلقت في هذه المناسبة مبادرة لإنشاء صندوق عربي أفريقي للائتمان الصغير. وقد طلب المشاركون في الاجتماع إلى جامعة الدول العربية إدراج مسألة الحد من الفقر في جدول أعمال مؤتمرات القمة العربية القادمة باعتبارها بندا ذا أولوية. كما حثوا مصارف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تمويل المشاريع الطويلة الأجل، بدلا من إعطاء قروض وقتية.

١١٨ - وقد طلب إلى ملكة الأردن أن تكون سفيرة للسنة الدولية للائتمانات الصغيرة، لتوعية الرأي العام بأهمية التمويل الصغير في القضاء على الفقر، والتشجيع على تحقيق التنافس واسع النطاق حول أهداف السنة. وقد أعلنت الملكة، في الكلمة التي ألقته في اجتماع القمة المشار إليه، أن التمويل الصغير سيعين الناس على تحسين أوضاعهم، وأنه ليس مكافأة أو هبة، بل حقا يجب أن يتمتع به جميع أفراد المجتمع.

المائة حتى يتسنى العمل، بحلول عام ٢٠١٥، على بلوغ هدف الألفية المتعلق بالحد من الفقر، وأن على الاقتصادات المحصورة تحقيق نمو سنوي يزيد على ٥ في المائة. وهذه الأرقام مثيرة للقلق، خصوصا وأنه يتعين على سوازيلند مواجهة منافسة متزايدة على الاستثمارات في المنطقة، ولا سيما من جانب جنوب أفريقيا وموزامبيق، وهي منافسة أدت إلى بطء النمو الاقتصادي وتراجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة، إلى درجة أن الاقتصاد عجز عن إيجاد فرص العمل المطلوبة.

١٢٧ - إن وضع المشاركة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وقيام الاتحاد الأفريقي يشيران بحق إلى أن البلدان الأفريقية بدأت تسير على الطريق الصحيح. وتشجع سوازيلند إجراء حوار مكثف بين البلدان النامية والمجتمع الدولي لتطبيق المشاركة الجديدة في سائر القارة الأفريقية. وترحب سوازيلند بإطلاق منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية للمبادرة الخاصة بالقدرات الإنتاجية الأفريقية.

١٢٨ - ويقدر وفد سوازيلند الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لمساعدة البلدان الأفريقية على التخلص من الفقر. والوفد موقن أن البلدان الأفريقية، بدعم من المجتمع الدولي وعلى أساس التشارك الحقيقي، ستجح في تحقيق أهدافها وستوفى في مبادراتها لتحسين مستوى معيشة سكانها. ويشجع الوفد جميع البلدان الأفريقية على العمل معا وعلى تبادل الأفكار، للمساهمة في تخليص القارة من البؤس.

١٢٩ - السيد ليكويلي (جمهورية تنزانيا المتحدة): قال إنه يؤيد البيان الذي أدلى به ممثل قطر باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. وأضاف أن الفقر المزمن ما زال العقبة الرئيسية التي يتعين على تنزانيا وغيرها من البلدان النامية التغلب عليها لتحقيق تنميتها. إن الطابع المتعدد الأبعاد للفقر، الذي يسمح بتدخل عوامل مرتبطة بالدخل وعوامل أخرى، يتطلب اتباع

تقرير مرحلي عن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويورد التقرير العقبات الواجب تخطيها والإمكانيات المتاحة لكل من الأهداف الثمانية، ويوفر قاعدة انطلاق لتقييم التقدم المتحقق في تحقيق هذه الأهداف. وقد أنشئت دائرة متخصصة في وزارة التخطيط الاقتصادي والتنمية لمتابعة التقدم في هذا الصدد، ورصد فعالية استراتيجيات مكافحة الفقر. وتركز الحكومة جهودها الآن على الموارد المخصصة للبرامج الهادفة إلى إيجاد حلول دائمة ومنصفة لمشاكل الفقر.

١٢٣ - وقد رسمت سوازيلند استراتيجية إنمائية وطنية تدور حول الحد من الفقر، وتوفر قاعدة لبرنامج الحكومة للإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية. وهذا البرنامج برنامج عمل قصير المدى ينطوي على أهداف قابلة للقياس، ويستهدف في المقام الأول تعجيل النمو الاقتصادي.

١٢٤ - وعلاوة على ذلك، أنشأت حكومة سوازيلند آليات للإقراض، تشجعا لإقامة المشاريع الصغيرة وتوليد الدخل للفقراء، وأنشأت في وزارة المشاريع والعمالة دائرة متخصصة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، منوطا بما إيجاد الجو الملائم للاستفادة التامة من إمكانيات المستثمرين الوطنيين. وتعزز الحكومة تشجيع انتشار المشاريع الصغيرة والمتوسطة في البلد، حتى تؤدي دورا حفزيا مهما في التنمية المستدامة.

١٢٥ - وقد اصطدمت سوازيلند، في مكافحتها للفقر، بعدد كبير من المشاكل، وخصوصا لأنها في وضع اجتماعي واقتصادي صعب يتسم بمعدل عال للبطالة، ويزيد من تفاقمه حالات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والجفاف والأعاصير التي تفتك بالزراعة.

١٢٦ - وقد ورد في تقرير الأمين العام (A/59/138) أن الدراسة الاستقصائية التي أجريت في ٣٠ من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء بينت وجوب تحقيق معدل نمو سنوي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يتراوح بين ٢ و ٦ في

١٣٢ - إن تمتع الفقراء بثمار النمو يقتضي توفير الدخل المناسب لهم، باتخاذ تدابير محددة وهادفة. ولذلك يعتبر دور الخدمات المالية والائتمان الصغير والتمويل الصغير أساسيا، لأنها توفر فرصا أفضل للعثور على عمل وتحسين الدخل، ومن ثم يصبح الفرد أقل ضعفا ويتحصن ضد الأزمات.

١٣٣ - و ٦٠ في المائة من الحاصلين على خدمات الائتمان الصغير في تزانيا من النساء. وقد حددت الحكومة سياسة وطنية في مجال التمويل الصغير، وأنشأت آليات تساعد صغار منظمي المشاريع على الحصول على قروض بأسعار فائدة منخفضة، وشجعت إنشاء صناديق ادخار وتعاونيات للائتمان.

١٣٤ - ويمر الحد من الفقر أيضا عبر احترام الالتزامات الدولية المتعلقة بالتنفيذ والمتابعة والتمويل، التي جرى الالتزام بها في إطار توافق آراء مونتييري وخطة تنفيذ جوهانسبرغ. ومن المهم، في سياق المتابعة، تحقيق تقدم في مجالات المواءمة والتنسيق والحصول على نتائج ملموسة، مع التركيز على ضرورة استخدام وتطوير أجهزة المراقبة المنشأة بالفعل في البلدان وتعزيز القدرات الوطنية.

١٣٥ - السيدة أدريانس (الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر): قالت إن التحليلات الواردة في تقرير الأمين العام (A/59/326) بشأن أثر الائتمان الصغير والتمويل الصغير في الحد من الفقر مثيرة للاهتمام، وبخاصة بالنسبة إلى الجمعيات الأعضاء في الاتحاد. فالائتمان الصغير، على سبيل المثال، عامل مهم في العمل الذي يقوم به الصليب الأحمر الدانمركي في فييت نام ولاوس. وقد ورد في هذا التقرير أن التمويل الصغير، باعتباره أداة للتنمية، يستجيب لتحولات في التفكير تنادي بإتاحة الخدمات المالية الدائمة للفقراء، بدلا من تقديم المساعدات إليهم. وورد أيضا أنه قد يكون من الأفضل أحيانا تقديم مساعدات محددة أو تقديم قروض

نمذج شامل. ويعكس اعتماد الأهداف الإنمائية للألفية وضع هذه الأبعاد المتعددة في الاعتبار، هي ضرورة قيام المجتمع الدولي بعمل متفق عليه. وعلى البلدان ضم جهودها عند إقامة علاقات تشاركية وطيدة ومراعاة الخصائص الوطنية والإقليمية.

١٣٠ - وقد وضعت تزانيا في عام ٢٠٠٠ وثيقة استراتيجية للحد من الفقر تنطوي على خطة رئيسية لمكافحة الفقر على الصعيد الوطني، مع التركيز على التعليم الابتدائي، والرعاية الصحية الأولية، والمياه والصرف الصحي، والهياكل الأساسية الريفية والزراعة، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والحكم الرشيد. وقد تحققت نتائج إيجابية بعد جهود دامت ثلاثة أعوام في جميع هذه المجالات، وإن بقي عدد من المشاكل. إن الفقر يتفشى دوما، ولا تتحول الإنجازات على صعيد الاقتصاد الكلي بقدر كاف إلى تحسين للأحوال المعيشية للفقراء. وكان من الأسئلة الرئيسية المطروحة معرفة كيفية جعل النمو في خدمة السكان المحرومين.

١٣١ - وفي ضوء الدروس المستفادة من تطبيق أول وثيقة استراتيجية، اعتمدت تزانيا وثيقة من الجيل الثاني. والمقصود بذلك الاستراتيجية الوطنية للنمو والحد من الفقر، التي تتبع نمجا يدور حول النتائج ويرتكز على مبادئ التملك الوطني، والنظرة الشاملة إلى الفقر، والتشارك، والإنصاف. وتحدد هذه الاستراتيجية ثلاثة محاور كبرى لعمل الحكومة: النمو والحد من الفقر النقدي، وتحسين نوعية الحياة والرفاهة الاجتماعية، والحكم الرشيد والمساءلة. وتتضمن الاستراتيجية أيضا الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الالتزامات والأهداف المتفق عليها على الصعيدين الإقليمي والدولي، كتلك الواردة في المشاركة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وبرنامج عمل بروكسل.

سياسات لزيادة فرص العمل أمام المهاجرات، وحصولهن على مسكن آمن وعلى التعليم والتدريب اللغوي والرعاية الصحية وغير ذلك من الخدمات في بلد الاستقبال، علاوة على وضع برامج للتعليم والاتصال لإحاطة هؤلاء النساء علماً بحقوقهن وواجباتهن. بموجب القانون الدولي والقوانين الوطنية، مع مراعاة بينتهن الثقافية واللغوية. وقال أيضاً إنه يدرك ضرورة رسم سياسات تعترف بالمساهمات التي تقدمها المهاجرات إلى بلدان المقصد، وتكفل لهن الاعتراف بمؤهلاتهن المهنية أو، عند الضرورة، توفر لهن التدريب لإعادة تأهيلهن. إن منظمة المؤتمر الإسلامي، شأنها شأن الأمم المتحدة، حريصة على كرامة المرأة ورفاهتها والدور الذي يمكن أن تؤديه في المجتمع. وهذه المسألة تحظى بالاعتراف التام والذكر في قرارات مؤتمر القمة الإسلامي الأخير المعقود في بوتراجايا (ماليزيا) في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، التي طُلب فيها إلى الدول الأعضاء اتباع نهج يقوم على مراعاة احتياجات المرأة واهتماماتها واشتراكها في المشاريع والبرامج الإنمائية الوطنية. وقد اقترح، لهذا الغرض، عقد مؤتمر وزاري لوضع خطة عمل تدعم دور المرأة في المجتمع وتوفر لها فرصاً أكثر على جميع المستويات.

١٣٨ - ويشير الأمين العام، في الفقرة ٥ من تقريره، إلى برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية حيث ورد أن سياسات قبول دخول المهاجرين الوطنية لا ينبغي أن تكون ذات طابع تمييزي، وأنه ينبغي للحكومات أن تولي اهتماماً خاصاً لحماية المهاجرات والأطفال المهاجرين. وقد ركز مؤتمر القمة الإسلامي أيضاً على ضرورة مكافحة الاتجار بالمهاجرين، وحماية النساء والأطفال من الاتجار لأغراض الاستغلال الجنسي أو التبني القسري. وفي هذا السياق، حرص ممثل منظمة المؤتمر الإسلامي على التذكير، بشأن الملاحظات التي تتردد في وسائط الإعلام عن "الوضع المتدني" للمرأة في المجتمعات الإسلامية، بأن الرجل والمرأة متساويان في جميع مناحي الحياة الاجتماعية. فللمرأة الحقوق

مشفوعة بالمساعدة أو التدريب. وهذا ما يفعله الاتحاد في الواقع. وصحيح أنه لا بد من الانتباه الشديد عند اللجوء إلى هذه الأشكال من المساعدة، وإن كان يمكن، إذا أحسن تصميمها، أن تعطي نتائج ممتازة بالنسبة إلى المجتمعات المحلية الشديدة الضعف. ويتسق التركيز الجديد على التمكين مع الحقائق الراهنة، ويمكن بالفعل لهذا النهج أن يساعد المجتمعات المحلية على تعزيز كرامتها ووسائل عملها من أجل تحقيق التنمية المستدامة. وستشارك الجمعيات الأعضاء في الاتحاد بنشاط في التشاركات المتوخاة في مناسبة السنة الدولية للاتمانات الصغيرة.

١٣٦ - وقد أجاد تقرير الأمين العام عن العولمة والترابط تحليل العلاقة المتعددة الأبعاد بين سياسات الاقتصاد الكلي والتنمية الاجتماعية. ويعتزم الاتحاد المشاركة بنشاط في المناقشات ذات الصلة بالآثار الاقتصادية والاجتماعية لسحب المالية العامة على بعض الأنشطة المهمة على الصعيد الاجتماعي، وبخاصة في قطاعي الصحة والتعليم. وفي الوقت الذي لا يقل فيه الضعف والاحتياجات المتعلقة بتوفير الخدمات الاجتماعية وغيرها من الاستحقاقات، تراجع المالية العامة، ولم تعد الجهات الفاعلة الاجتماعية، التي كانت تتدخل لتعويض جوانب النقص في الدولة، بالكثرة التي كانت عليها من قبل. وتقوم الأسرة الموسعة بدور أقل شأنًا بصفتها مؤسسة اجتماعية معاونة. وهذا هو السبب في العمل، في إطار السنة الدولية للمتطوعين، على اقتراح وضع سياسات وبرامج كفيلة بتنشيط القطاع التطوعي، ويعتزم الاتحاد ومتطوعو الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي نشر مذكرة توجيهية للبرلمانيين بشأن التطوع والتشريع.

١٣٧ - السيد حسين (منظمة المؤتمر الإسلامي): تكلم في البند ٨٩ (ب) من جدول الأعمال. وبعد الإشارة إلى التوصيات الواردة في الفقرات من ٨٧ إلى ٨٩ من تقرير الأمين العام (A/59/287)، قال إنه يوافق على ضرورة وضع

ذاتها في الحياة والحرية والبحث عن السعادة؛ ولها حق التملك والتعلم وغير ذلك. ولا شك في وجود عوائق سببها التقاليد وتقصير من المستعمر في المجتمعات، ومع ذلك تتخذ تدابير تصحيحية لتقويم الاعوجاج إذا أمكن. وسيتوقف معدل النجاح على الموارد وكفاءة الحكومات، وموقف المجتمع من التخلص من التقاليد العتيقة الباقية إلى اليوم. ومن هذا المنظور، ترحب منظمة المؤتمر الإسلامي بأي مساعدة تقنية ومالية يمكن أن تقدمها الأمم المتحدة وشركاؤها في التنمية.

١٣٩ - الرئيس: استعرض بإيجاز الاستنتاجات الرئيسية التي يمكن استخلاصها من مناقشة البند المطروح، فأشار إلى أن الاتتمانات الصغيرة وإعلان سنة دولية لهذا الموضوع في عام ٢٠٠٥ قد حظيا بمساندة جماعية قوية. ومن المثير للاهتمام الإشارات المتعلقة بالمبادرات التي اتخذتها بلدان مختلفة لتشجيع الاتتمان الصغير وجعله أداة للتنمية ومكافحة الفقر. وقد أشارت الوفود إلى جوانب شتى تتصل بتنظيم وتطوير الآليات المالية، وإن كانت المناقشة لم تنته بعد، فما زال هناك عدد من البنود التي تحتاج إلى النظر فيها بشكل أعمق. قد حظي التقرير الرائع الذي وضعته منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية باستقبال حسن، وجرى التركيز على زيادة الإنتاجية وتطوير القطاع الخاص. وتكلمت وفود عديدة في موضوع دور المرأة في التنمية. ولم يكن عدد هذه الوفود كبيرا، وإن كانت قد أثارَت مسائل جوهرية مهمة، وتقدمت بملاحظات بالغة الأهمية بشأن مشكلة المساواة بين الجنسين المنظور إليها من زاوية عامة. ويحسن في الأعوام القادمة زيادة الاهتمام بالبنود المختلفة التي تناولها الأمانة العامة وهيئات الأمم المتحدة في التقارير المختلفة.

رُفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥.